

أنصار القذافي تعبير يضر بمستقبل ليبيا



كريم نعمة
كاتب عراقي
مقيم في لندن

كان الليبيون يطلقون تعبير "فرخ زايط" على أي من الهتافين والمروجين لسياسة معمر القذافي في أوج سنوات سطوته، في دلالة دارجة عن الأشخاص المهرجين والانتهازيين ممن فقدوا صوابهم.

يحمل التعبير من السخرية وعدم المبالاة بهم، بقدر الفهم المسبق بتجنب مجادلة أولئك الهتافين للعبث السياسي للقذافي بوصفه تحدياً للاستعمار والقوى العظمى، مع أن أغلبه لا يخرج عن كونه مجرد لغو. في النهاية كان أي حوار مع أولئك ممن فقدوا صوابهم يمثل جهداً خاسراً، ليس لأنهم لا يتراجعون عن صلف محبتهم الانتهازية للقذافي التي تصل إلى الهمجية أحياناً، بل لأن مثل هذا الحوار مع "الفروخ الزايط" لا يقود إلى حديث واقعي عن المفاهيم السياسية وبناء الدولة في ليبيا آنذاك.

تجربة الليبيين مع محبي القذافي، منحهم درساً مفيداً يشتركون جميعاً في الاعتماد عليه والاستفادة منه، بأن كل من كان يعلن بشكل متطرف محبته للقذافي غير صادق مع نفسه، ويدرك أنه في هذا الموقف يتحرك بطريقة انتهازية محضه. هذا الأمر، لا علاقة له بالشعور الوطني للليبيين تجاه مواقف بلدهم آنذاك، فهم مثلاً يقدرون بعض مواقف القذافي السياسية خصوصاً ما يتعلق منها بالعالم العربي، بنفس الدرجة التي كانوا فيها يتهمون بمرارة وسخرية

معا على أكاذيبه وسلطته القمعية وافتتاحه الفاشل على أفريقيا. بعد أيام من سقوط نظام القذافي، وقبل أن يعلن عن مقتله بنفس الطريقة المتوحشة التي كان يمارسها مع معارضيه، تحدثت مع أحد الإصدياء من الذين تقلدوا مواقف سياسية في نظام الزعيم الليبي، من أجل الأطمئنان عليه وعلى أسرته. فوجدته أكثر تمسكاً بـ"النظام الجماهيري" متذرعاً بأنه في كل ذلك ليس دفاعاً عن القذافي، بل من أجل ألا تسقط ليبيا في هوة العمالة والحجيم. لطالما كان صديقي هذا يتهمك أمامي على العبثية الكامنة في أفكار ذلك النظام الذي يتقلد فيه منصباً سياسياً مهماً.

نعم، هؤلاء الليبيون وفق التقويم الواقعي وقفوا مع النظام ضد من خضع للناثو لإسقاطه، لكنهم في كل ذلك كانوا يقفون ضد من استعان بالأجنبي على بلادهم وليس دفاعاً عن القذافي نفسه

مات صديقي الليبي كمدا ومرضا بعد أشهر من سقوط نظام الزعيم القاتل، بعدما وجد في القذافي حلاً بعد مقتله؛ كعادل سياسي للتمازج الأسود من القذافي التي استحوذت على البلاد بعده.

هل هذا يعني أنه ومع الآلاف غيره يمكن أن نصنفهم وفق الجملة التي بدأت سائدة اليوم في ليبيا "أنصار القذافي"؟ أرى أن هذا التعبير غير دقيق، إن لم يحدث ضرراً لدى المهتم بالشأن الليبي في العالم العربي والعالم، كما أنه يصل متأخراً لفهم ما يحدث في ليبيا اليوم. فمن يطلق عليهم من أنصار القذافي أو النظام الجماهيري وثورة الفاتح من سبتمبر، خصوصاً بعد التكهّنات التي تحولت إلى أخبار عن ترشح سيف الإسلام القذافي في الانتخابات الرئاسية، لا ينطبق عليهم هذا التوصيف، بمن فيهم الشاعر علي الكيلاني الذي كتب أروع أناشيد التمجيد لأفكار القذافي، ويمت له بصلة قرابة. سيف الإسلام الوحيد من أسرة القذافي الذي بقي براوذة الطموح السياسي، لكن المؤشرات الواقعية لما يحدث في البلاد المنقسمة على نفسها لا تمنحه أي فرصة. وأرى أنه يدرك بأن من المستحيل عليه ممارسة دور المنقذ بعد أن كان جزءاً من الإنهيار. نعم، إن هؤلاء الليبيين، وفق التقويم الواقعي، وقفوا مع النظام ضد من خضع للناثو لإسقاطه، لكنهم في كل ذلك، كانوا يقفون ضد من استعان بالأجنبي على بلادهم وليس دفاعاً عن القذافي نفسه. بقي مثلاً أحمد قذاف الدم يردد جملة بعد أن نجا من المنجحة بأن من حق الليبيين أن يتوروا على القذافي، لكن من المحيب عليهم التعاون مع الناثو لتدمير بلدهم.

التوصيف المتصاعد عن وجود قوة شعبية من أنصار النظام السابق مستعدة للدخول على العملية السياسية وتغييرها وفقاً لقوانين السياسة

اليوم، فكرة غير صحيحة عندما ترتبط بالنظام السابق. لكنها ستصبح واقعية ومفهومة عندما تكون هذه القوة معبرة عن الإزدراء الليبي للقوى الحاكمة والميليشيات المسيطرة على البلاد. ثمة أرقام تتحدث عن وجود 50 - 70 في المئة من الليبيين يمكن أن يصنفوا اليوم على أنصار القذافي، وبغض النظر عن المبالغة العددية، فإنه لو وجد هذا الرقم فعلاً فإنهم في حقيقة الأمر يعبرون عن الرفض الليبي للواقع السياسي القائم أكثر من أي تفسير آخر متعلق بالقذافي نفسه. فعلى الرغم من ضخ 1.2 مليون برميل من النفط يومياً إلا أن الكهرباء لا تزال تنقطع لساعات طويلة عن المدن الليبية والتضخم أخذ بالارتفاع، وبالنسبة إلى معظم سكان ليبيا البالغ عددهم سبعة ملايين نسمة، فإن الأزدهار والأمن، ناهيك عن الديمقراطية، هما سراب بعيد المنال. لذلك أرى أن تقديم النظارات الشعبية في سرت أو بني وليد التي ترفع العلم الأخضر وتستذكر مقتل القذافي بطريقة وحشية، وصعود أي ممن يجسبون على نظام القذافي المنهار سواء ممن تقلد مسؤوليات سابقة، أو ممن لم يتراجع عن تأييده، في أي استحقاقات انتخابية مقبلة، ليس لأنهم قدموا أنفسهم كـ"قذافيين" بل لأن الليبيين لم يعودوا يتفقون بالجماع الحاكمة منذ عشرة أعوام. في حقيقة الأمر، لا توجد نسبة مؤثرة من الليبيين مقتنعة بسياسات القذافي إبان سطوته، فكيف لها أن تؤثر بعد عقد من انهياره. والحزن إلى الماضي لا يعيد به في تغيير الجغرافيا السياسية، بقدر



ما يوضع في مدونة التاريخ لاستلهاام الدروس منه. إذا كان تصنيف الليبيين إلى مؤيدي الثورة أو مؤيدي القذافي قد ساد عام 2011، فإنه لا يبدو واقعياً بعد عشرة أعوام لأن التقسيمات مستمرة في طبيعة المجتمع الليبي القائم على إقصاء فكرة العمل الجماعي، فشاعت بعدها تقسيمات الشرق والغرب مع القتال بين قائد الجيش الليبي خليفة حفتر في

بنغازي والحكومة المركزية برئاسة فايز السراج في طرابلس. علينا ألا ننسى أن تقسيمات الإقليم طرابلس وبرقة وفزان، أقوى من إزالتها من مدونة التاريخ. دك من التقسيمات القبلية الأسود في المجتمع الليبي. لكن تقسيم الشعب الليبي اليوم بين أنصار ولا أنصار القذافي لا يعبر عن حقيقة ما يجري في ليبيا، فالمشهد أكثر تعقيداً من شخصية القذافي نفسه!

إفراغ مؤتمر استقرار ليبيا من أهدافه يعري علاقات الداخل والخارج



الحبيب الأسود
كاتب تونسي

قد يكون أهم ما حققه مؤتمر دعم استقرار ليبيا هو ذلك الحشد الإقليمي والدولي الذي تعرفه طرابلس لأول مرة منذ العام 2010، فالوفود التي حضرت الخميس، وتم إغلاق نصف العاصمة لتأمينها، أعطت انطباعاً جيداً، كان رئيس الحكومة عبدالحamid الدبيبة يبحث عنه ليدعم به حملته الداخلية لتلميع صورته كزعيم شعبي قادر على كسب ثقة مواطنيه. كان المؤتمر، مناسبة أخرى يمارس من خلالها المسؤولون العرب خطاب المآلات ولاسيما في اجتماعات الجامعة التي كانت خلال السنوات الماضية بعيدة عن الملف الليبي، بعد أن سلمت الأمر برمته إلى مجلس الأمن منذ مارس 2011، عندما فتحت أبواب التدخل العسكري الأجنبي في ظل حمى ما سميت بثورات الربيع العربي. أما الاتحاد الأفريقي فهو يعاني من حالة العجز الدائم، نظراً لفقدانه اليات الضغط لتنفيذ الإجراءات التي يراها مناسبة. سعت حكومة الدبيبة إلى تقديم دولة الكويت في صدارة المؤتمر، وهو موقف يتصل أساساً برغبته في إيجاد حل لملف قضية مجموعة الخرافي التي ربحت دعوى قضائية لتضررها من تعطل مشروعات لها في ليبيا منذ العام 2006، وذلك بحصولها على حكم نهائي يقضي بنيلها تعويضاً يتضمن فوائد بقيمة 1.3 مليار دولار ورفض كافة طعون الحكومة الليبية.

وفي سبتمبر الماضي، دعا الدبيبة خلال زيارته إلى القاهرة السلطات المصرية لمساعدته على إيجاد حل للأزمة، ولكن حركة وصفت بالصليبية أتت إلى تجسيد الدور المصري، فقد قام الوفد الليبي بتسريب تسجيل صوتي للحوار الذي دار بين الدبيبة ورئيس وزراء مصر مصطفى مديبولي في سابقة للذات ضوابط البروتوكول الرسمي والأعراف الدبلوماسية بين الدول. كشف مؤتمر دعم استقرار ليبيا عن الخلافات الحادة بين المجلس الرئاسي وحكومة الوحدة الوطنية، فقد اختلف الدبيبة من محمد يونس المنفي أحيقته بالإشراف على الاقتراح، وهذا الأمر كان منتظراً، ومنسجماً مع مجريات الوضع العام في غرب البلاد، فمجلس الحكومة يبحث بكل قوة عن غطاء إقليمي ودولي لتنفيذ برنامجه السياسي غير القابل للتحديد في صيغته المؤقتة والتي يفترض أن تنتهي بحلول الموعد المقرر لتنظيم الانتخابات في أواخر ديسمبر. كانت تلك الحركة بمثابة نسخة ثانية مما حدث في مؤتمر برلين 2 في الثالث والعشرين من يونيو الماضي، عندما اتجه الدبيبة إلى العاصمة الألمانية للحضور تاركاً المنفي في التسلسل بروما، وسحب البساط من تحت قدمي وزيرة الخارجية نجلاء المنقوش التي كانت تستعد آنذاك لتقديم مشروع دعم الاستقرار في بلادها. وفق وثيقة الصلاحيات المنبثقة عن ملتقى الحوار الليبي في فبراير الماضي يتولى المجلس الرئاسي مجتمعاً تمثيل الدولة بصفة بروتوكولية في علاقاتها الخارجية، لكن حتى هذا الامتياز استولى عليه الدبيبة بشكل واضح، وهو ما جعل

المنفي بتغيب عن قاعة مؤتمر الاستقرار، ويكتفي باجتماعات هامشية من وراء الستار، وهو ما يحمل على كاهله عبء الرسائل القوية التي تلقاها خلال زيارته الأخيرة إلى المنطقة الشرقية والتي تؤكد عمق الخلافات بين إقليم برقة الذي يتحدر منه وحكومة الوحدة الوطنية في طرابلس. علينا أن ننتذكر أن المجلس الرئاسي كان من خلال رئيسه ونائبه ومحدثته الرسمية، قد أعلن عن مبادرة سيتم تقديمها أمام مؤتمر دعم الاستقرار. محمد المنفي تحدث عن ذلك صراحة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 23 سبتمبر، وقال في مناسبات أخرى أنه سيطلب من الشخصيات الجدلية عدم الترشح للانتخابات لضمان تنظيمها في إطار من التوافق والاعتراف بنتائجها من جميع الأطراف. نائبه موسى الكوني ذهب إلى إمكانية طرح فكرة بديلة تتمثل في إصدار مرسوم رئاسي بقاعدة دستورية. الناطقة باسم المجلس نجوى هيبية أوضحت في أوائل أكتوبر أن المبادرة التي ستعرض على مؤتمر الاستقرار تنبني على فكرة تنص على جمع الأطراف السياسية المعنية بإنقاذ الانتخابات، والمعنية بحسم الإطار القانوني للانتخابات للجلوس معاً ومناقشة كل التحديات التي يمكن أن تعيق إجراء الانتخابات في موعدها، وإيجاد الحلول. لم يحدث شيء من ذلك نهائياً. تم تغيب رئيس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات عماد السابح عن المؤتمر فاكفتي بعقد بعض اللقاءات في مطار معيتيقة مع الوفود المغادرة،

رغم أنه كان من المفترض أن يحل ملف الاستحقاق الانتخابي صدارة الاهتمام في قاعة الاجتماعات، وبخاصة إذا عرفنا أن شهرين فقط باتا بفصلان البلاد عن الموعد المحدد للربع والعشرين من ديسمبر. خلاصة المؤتمر أنه كان مباركة إقليمية ودولية لاستمرار الوضع على حاله وأن الأمم المتحدة لا تزال تغرد خارج الواقع من خلال بعثتها المستمرة في صرف الوقائع من داخل صندوق الوهم. آخر المؤشرات على تواصل الأزمة تقدم رئيس مجلس الدولة الاستشاري خالد المشري بصحيفة دعوى إلى الدائرة الدستورية بالحكمة العليا ضد رئيس مجلس النواب عقيلة صالح ونائبه فوزي النوري والممثل القانوني لمفوضية الانتخابات ورئيسها عماد السابح، تتعلق بالطعن الدستوري في قانون انتخاب الرئيس المصنق عليه رسمياً في التاسع من سبتمبر الماضي. وفي حال انعقاد الدائرة فإن كل المؤشرات ترجح قبول الطعن والحكم بلا دستورية القانون. المشكلة الأكبر لا أن شيء تم في ليبيا خلال السنوات الماضية يتوافق مع القانون الدستوري بما في ذلك الاتفاق السياسي ذاته. قبل ساعات من مؤتمر دعم استقرار ليبيا، تم التخلي عن مسودة البيان الرسمي، وتعويضها ببيان مختصر، تم التركيز فيه على تسع نقاط، أغلبها كان من البديهيات التي أصبحت تفرض نفسها على أغلب البيانات ومنها الدعوة إلى "الالتزام الدائم والثابت والقوي لحكومة الوحدة الوطنية بسيادة ليبيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية، ورفضها الفاعل للتدخلات الأجنبية في الشؤون الليبية، وإدانتها محاولات خرق حظر السلاح وإثارة الفوضى في ليبيا" والالتزام الحكومة التام بتنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن ليبيا بدءاً من القرار 1970 والقرارات اللاحقة، ولاسيما قراري مجلس الأمن 2570 و2571، ومخرجات مؤتمر برلين (1) و(2)، وخطارة الطريق الصادرة عن ملتقى الحوار السياسي الليبي، ودعوة الجميع لتنفيذ هذه القرارات" و"ترحيب الحكومة الليبية بعودة سفارات الدول للعمل من داخل

العاصمة الليبية طرابلس، ودعوة باقي الدول لعودة عمل سفارتها من داخل العاصمة طرابلس" و"الإشادة بالدور المحوري للأمم المتحدة في دعم الاستقرار في ليبيا، وكذلك جهود كل من الاتحاد الأفريقي ولجنته رفيعة المستوى لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي المعنية بليبيا، واللجنة الرباعية والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية ودول الجوار الليبي في هذا الإطار".

النقطة الوحيدة التي يمكن أن تثير الكثير من الجدل حول إدراجها بشكل غامض، هي تلك التي تتحدث عن "أهمية اتخاذ التدابير اللازمة والاستحقاقات لبناء الثقة، وخلق بيئة مناسبة من أجل عقد الانتخابات الوطنية بشكل نزيه وشفاف وجامع في 24 ديسمبر 2021" ولكن دون قرار إلزامي، لأن الأمر يتعلق بأهمية وليس بحتمية اتخاذ التدابير، كما أن خلق بيئة مناسبة من أجل عقد الانتخابات الوطنية بشكل نزيه وشفاف وجامع لتنظيم الانتخابات في موعدها، يدخل في باب التمنيات ولاسيما قبل شهرين فقط من الرابع والعشرين من ديسمبر.

من اللافت أن البيان، لم يتحدث بشكل واضح ومعلن ومحدد عن إجراء المقاتلين الأجانب أو حل الميليشيات أو توحيد المؤسسة العسكرية أو تأمين الجنوب أو الإفراج عن المحتجزين أو إعادة المهجرين في الداخل والخارج أو توحيد مصرف ليبيا المركزي، وكلها نقاط ضرورية لتحقيق الاستقرار الفعلي، كما أنه لم يتطرق إلى القاعدة الدستورية والقانونية الصادرين عن مجلس النواب، ولا عن دعم مباشر لمفوضية الانتخابات، ولم يدع إلى حضور مراقبين دوليين للاستحقاق.

خلاصة المؤتمر، أنه كان مباركة إقليمية ودولية لاستمرار الوضع على حاله، وأن الأمم المتحدة لا تزال تغرد خارج الواقع من خلال بعثتها المستمرة في صرف الوقائع من داخل صندوق الوهم، كما أن تركيا تبدو إلى حد الآن هي المتحكمة الفعلية في المشهد العام بطرابلس، وهي التي استطاعت أن تحقق بضغوطها على الحكومة والدايرين في فكها أغلب أهدافها، ولاسيما تجميد الوضع على الأرض إلى ما لانهاية، والإبقاء على خادمي مصالحها في مواقع القرار إلى أجل غير مسمى. الآن، تنتجته الإنظار إلى مؤتمر باريس في الأسبوع الثاني من نوفمبر القادم، وبعده قد يأتي مؤتمر لندن في ديسمبر، وقد تضطر ألمانيا إلى الدعوة إلى مؤتمر برلين 3 بنابر، ولكن المؤكد أن هناك خلافاً ما في مواقف المجتمع الدولي يستفيد منه الراغبون في التمديد



العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كريم نعمة
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة العيقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk